



مجلس التخطيط  
للتنمية والتنمية الاجتماعية  
السكرتارية العامة  
(١)

مسحة بيل الدراسات الانسانية  
بالمجامعة في العراق

بغداد

الدكتور محمد احمد الفنام

الأستاذ المساعد بكلية التربية

الدكتور عبدالجليل الزوبعي

الأستاذ بكلية التربية

بغداد - ١٩٦٨



ان أهمية الدراسات الإنسانية - بركيزتها العلوم اللغوية والدينية والقانونية والاجتماعية - في مجتمعنا تستحق نفسها ومداها من ثلاثة اتجاهات أو عوامل رئيسية متشابكة تتناول صميم هذا المجتمع وتحدد مستقبل حياته .

وأول هذه الاتجاهات أو العوامل أن العراق في مرحلته الراهنة يصرّ على تجديد حضارته العربية الإسلامية وصولاً إلى مستقبل أفضل . والعراق في اصراره هذا لا ينكر لتراثه الثقافي أو يهمله . وإنما هو على العكس من ذلك يعتبر هذا التراث - بأحسن ما فيه من لغة ودين وقيم ومبادئ اجتماعية - مصدراً أساسياً له في تجديد حياته . وهذا الاتجاه يلقي على الدراسات الإنسانية في الجامعة مسؤولية كبيرة . وهي لا تقل بحال من الحال عن مسؤولية الدراسات في مجال العلوم الطبيعية والحيوية والطبية والرياضية والهندسية والزراعية .

الاتجاه الثاني وهو وثيق الصلة بال الأول هو أن العراق يعمل على تطوير اقتصاده من نمط متخلف إلى نمط حديث متقدم كأساس لتحقيق مجتمع أفضل . والبلد في اتجاهه هذا يدرك جيداً أن التقدم الاقتصادي لا يتحقق ب مجرد الأخذ « بالعلم » و « التكنولوجي » والاضطلاع بالجوانب « الفنية » من المشروعات واحراز بعض المكاسب المادية . إن التقدم الاقتصادي لا بد له من أن يستكمل ويدعم بتطور في النواحي الإدارية والاجتماعية وباتساع في الخدمات وتحسين في مستواها . وبعبارة أخرى إن التقدم الاقتصادي لا يعني له بغير تقدم اجتماعي ، بل إن التقدم الاجتماعي هو الوجه الصحيح للتقدم الاقتصادي . وما دام التقدم الاقتصادي صار يؤخذ بهذا المنطق كان

(١) يستخدم تعبير الدراسات الإنسانية هنا للدلالة على كل دراسة تخرج عن دائرة العلوم (الفيزيائية والكمياء والحياءية والرياضية) الصفرة والتطبيقية في الجامعة . ومن ثم يندرج تحته التخصصات التالية : اللغات - الشريعة - العلوم الاجتماعية - القانون - الادارة العامة - الاقتصاد - العلوم السياسية - الاقتصاد المنزلي - الفن - التربية الرياضية .

يضاف إلى هذه التخصصات - بشيء من التجاوز - الدراسات التجارية والمحاسبة والسكرتارية .

لا بد من الاهتمام بالدراسات الإنسانية باعتبارها المجال الذي يسد حاجة البلاد إلى المختصين في الخدمات وما يتصل بها من مهارات اجتماعية .

وأما الاتجاه الثالث - وهو بمثابة الإطار المرجعي للاتجاهين السابقين - فممضونه أن العراق إذ يعمل على تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي يضع لنفسه مباديء يتلزم بها كأساس لهذا التقدم . واهم هذه المباديء الكفاية والعدل وما يعنيه من حق كل مواطن في التعليم إلى أقصى ما تؤهل له موهبه وقابلياته وقدراته .

ان حق كل مواطن عراقي في التعليم على هذا النحو يستلزم التوسع في التعليم على شتى المستويات ومنها التعليم العالي وما يتضمنه من دراسات إنسانية .

**أهمية الربط بين الدراسات الإنسانية في الجامعة واحتياجات المجتمع من القوى العاملة الماهرة :**

غير ان التوسع في الدراسات الإنسانية وتدعمها والاعتراف بأهميتها قياسا الى اتجاهات المجتمع وفلسفته الاجتماعية لا يعني بالضرورة الابقاء على الاشكال والمحتويات الحالية الخاصة بالدراسات الإنسانية وتقبل مستوياتها، كما لا يعني بالضرورة الابقاء على الفوائل التقليدية بين الدراسات الإنسانية وغيرها من الدراسات .

ان الدراسات الإنسانية في التعليم العالي من حيث الشكل والمحفوظ والامتداد بحاجة الى مراجعة بما يحسن تحويلها الى اداة فعالة في توجيه اتجاهات المجتمع وسد احتياجاته وتجسيد فلسفة الاجتماعية في الواقع . وهذا المطلب ينبغي أن يعمل له حساب في خطط التعليم المستقبلية .

كذلك فان التوسع في الدراسات الإنسانية والاعتراف بأهميتها لا يعني أن يترك الجبل على الغارب في القبول لهذه الدراسات ، وأن لا يخضع هذا التوسع لمنطق غير منطق التوسيع ذاته بلا قيد أو شرط ، إنما ينبغي أن يخضع هذا التوسيع لخطيط محكم يعمل حسابة دقيقا - بقدر الامكان - لاحتياجات المجتمع من المتخصصين في الدراسات الإنسانية مثلما ي العمل حسابة للاعداد المنتظرة من المتخريجين في المدرسة الثانوية ولطاقة الكليات الحالية وامكانيات

التوسيع فيها ، ولقدرة الدولة على الاتفاق على التعليم والتزاماً بسبيلاًها في حق كل مواطن في التعليم الى اقصى ما تؤهل له موهبه وقبلياته وقدراته .

لقد درج بعض الناس على ان ينظروا الى الدراسات الانسانية في الجامعة - وبخاصة في كلية الآداب والحقوق - على انها دراسات «حرقة» ينبغي ان تناح لكل راغب فيها بصرف النظر عما اذا كان المجتمع ببنية منه في حاجة اليهم . ولقد آن لنا ان نغير هذه النظرة بحيث نرى الدراسات الانسانية في الاول والاساس - شأن كل دراسة تضطلع بها الجامعة او المعاهد العالية - من داخل منظار احتياجات المجتمع من القوى العاملة الماهرة على المستوى العالمي . ومثل هذا الرأي تسليه مباديء التخطيط في المجتمعات الحديثة ، كما تسليه الفلسفة الاجتماعية الجديدة للبلاد ، فضلاً عن تراث خبرة السنتين الأخيرتين مع خريجي الجامعات في العراق ، كما سنرى بعد قليل .

غير ان الأخذ بهذا الرأي الاخير لا يعني ان نجعل الدراسات الانسانية في الجامعة أسريرة احتياجات المجتمع وبنية منه بمفهومها وأساليب تحديدها التقليدية التي تقوم على الآية في النظر ، والجزافية في التقدير، والمن السنوي من قبل وزارة المالية بعدد من الدرجات بقدر ما تسمح به الظروف أو تسفر عنه الضغوط . انا معناه أن تصبح الدراسات الانسانية في خدمة احتياجات المجتمع التي يتم تقديرها على اساس التجسيد الحقيقى للفلسفة الاجتماعية الجديدة والنظرية الموضوعية الواقع قطاعات الاتاج والخدمات واتجاهات نموها وحسابها على المدى الطويل ، وكذلك التطور المحتمل في بنية المهن وما ينتظر أن يظهر عليها من وظائف وأعمال جديدة .

ولنضرب لذلك مثلاً بدراسات العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية في الجامعة . ان هذه الدراسات اذا نظرنا اليها من المنظور التقليدي لبنيّة المهن القائمة حالياً واحتياجات المجتمع من خريجتها ، على نحو ما درجت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عليه منذ سنوات ، لوجدنا انها غير جديرة بالبقاء ، اللهم الا لنفر قليل من الافراد قد لا يتجاوز عددهم العشرين طالباً أو طالبة سنوياً . أما اذا نظرنا اليها من زاوية تطوير القطاع الفلاحي في العراق وضرورة التنمية للريف واهمية توفير اصحابيين اجتماعيين في الشركات والمعامل ، فان الوضع يتغير بالنسبة لمستقبل العلوم الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ومحتوها

في الجامعة . اذ في هذه الحالة يلزم توفير مئات الخريجين الأكفاء للوفاء بهذه الاغراض في الريف والمدينة على السواء .

ومثل آخر هو فرع التربية وعلم النفس بكلية التربية . ان هذا الفرع اذا حصرناه في الهدف التقليدي المتمثل في اعداد مدرسين لدور المعلمين والمعلمات وجدناه لا يستحق الاستمرار نظراً لبلوغ دور المعلمين درجة التشبع من خريجييه منذ اكثر من عامين . أما اذا نظرنا اليه من زاوية حاجة التعليم المستقبلة الى مرشدین تربويین في المدارس المتوسطة والاعدادية والى اخصائين في الاحصاء والتخطيط التربوي وفي تعليم البالغين الى غير ذلك من الوظائف التي ينبغي لوزارة التربية ان تحرص على خلقها في بنية وظائفها وجدنا الحاجة ماسة الى التوسع فيه بعد اعادة النظر في محتواه .

#### الدراسات الانسانية في الجامعة :

في سنة ١٩٥٨ كانت جامعة بغداد تنتظم اثنى عشرة كلية هي : الآداب والحقوق والتجارة والتحرير (البنات) والتربية والعلوم والهندسة والزراعة والطب وطب الاسنان والصيدلة والطب البيطري . وعلى الرغم من ان الكليات العلمية وقذاك بدت متفوقة من حيث العدد ، الا أن عدد الطلبة الذين حوتهم لم يزد على ٣٤٪ من مجموع الطلبة في الجامعة . اما النسبة الباقيه - التي تمثل ثلثي مجموع الطلبة تقريباً - فقد ذهبت لحساب الدراسات الانسانية في كليات الآداب والحقوق والبنات والتربية والتجارة .

وقد استمرت حصة الدراسات الانسانية في الجامعة عاليه سنوات بعد ذلك ، بحيث لم تنخفض عن ٦٠٪ تقريباً ، الا بعد سنة ١٩٦٣ / ١٩٦٤ . ثم اخذت في الهبوط حتى بلغت ٥٠٪ من مجموع طلبة الجامعة الرسمية في العام الدراسي الحالي (١٩٦٨ / ٦٧) غير ان هذا الهبوط لا يعني تقصاناً في اعداد الطلبة المتخصصين في الدراسات الانسانية في الجامعة . فعلى العكس من ذلك كانت هذه الاعداد في ارتفاع مستمر . وفي حين لم تتجاوز ٤٨٩١ طالباً وطالبة سنة ١٩٥٩ / ٥٨ ، صارت الان (٦٧ / ١٩٦٨) ١٣٠٨٠ طالباً وطالبة - أي ما يزيد علىضعف بقليل - (انظر الجدول رقم ١) .

**جدول (١)**

مقارنة بين اعداد الطلبة في كليات وفروع الدراسات الانسانية  
بالمجتمع ونسبتهم في المجموع ٥٨ / ٦٧ - ١٩٥٩ / ١٩٦٨

السنة	العدد في الدراسات الانسانية	مجموع طلبة الجامعة	النسبة المئوية
١٩٥٩ / ٩٥٨	٤٨٩١	٧٤١٩	/ .٦٦
١٩٦٤ / ٩٦٣	١٠٠٥٠	١٦٧٨٧	/ .٦٠
١٩٦٨ / ٩٦٧	١٣٠٨٠	٢٦١٢٧	/ .٥٠

ووراء هذه الزيادة في اعداد طلبة الدراسات الانسانية بالمجتمع عاملان رئيسيان ، أولهما : الزيادة المطردة في اعداد الطلبة المخريجين من الفرع الادبي، بالثانويات وتفوقهم من حيث الحجم على اعداد أقرانهم من خريجي الفرع العلمي (أنظر الجدول رقم ٢ ) ، وثانيهما : الاستجابة التلقائية في الجامعة لهذا النمو ممثلة في قبول اعداد كبيرة من خريجي الفرع الادبي

**الجدول (٢)**

المخريجون من الثانويات الفرع الادبي  
ونسبتهم الى مجموع المخريجين  
١٩٦٨ / ٦٧ - ١٩٥٨ / ٥٧

السنة	علمي	أدبي	مجموع	٪ لـ الادبي
١٩٥٨ / ٥٧	٣٥١٨	٣٤٢٦	٦٩٤٤	٤٩ر٣
١٩٥٩ / ٥٨	١٨١٣	١٨٣٢	٣٦٤٥	٥٠ر٣
١٩٦٠ / ٥٩	٢٢٤١	٣١٨٩	٥٤٣٠	٥٨ر٧
١٩٦١ / ٦٠	٣٠٥٧	٣٩٢٧	٦٩٨٤	٥٦ر٢
١٩٦٢ / ٦١	٣٨٠٦	٣٣٨٣	٧١٨٩	٤٧ر٠
١٩٦٣ / ٦٢	٦٥٤٧	٧٧٥٠	١٤٢٤٧	٥٤ر٤
١٩٦٤ / ٦٣	٤١٨٠	٥٣٥٥	٩٥٣٥	٥٦ر٢
١٩٦٥ / ٦٤	٤١٢٩	٥٥٣٦	٩٦٦٥	٥٧ر٣
١٩٦٦ / ٦٥	٥٣٢٣	٧٤٣٤	١٢٧٥٧	٥٨ر٣
١٩٦٧ / ٦٦	٦٣٥٣	٨٣٥٥	١٤٧٠٨	٥٦ر٨

بالقياس الى خريجي الفرع العلمي ، وفي احداث اقسام وكليات للدراسات الانسانية<sup>(١)</sup> والتوسيع فيما هو قائم فعلاً .

غير أنه خلال الستين الأخيرتين ، حدث تحول ملحوظ في سياسة القبول بالجامعة ، في ضوء ما أخذ يظهر لها من مطالب اجتماعية ، فصرفت النظر عن الاستجابة التلقائية للنمو في خريجي الثانويات من الفرع الادبي، وشرعت تزييد رصيد الدراسات العلمية فيها من الطلبة ، حتى هبطت نسبة المقبولين من الفرع الادبي بالجامعات الثلاث الى ٣٧٪ و ٣٠٪ على التوالي . لكن هذا التحول لن يؤتي ثماره — ممثلاً في أعداد الخريجين بالجامعة — الا ابتداء من سنة ١٩٧٠ كما سرى بعد قليل .

ومع ذلك فان الكليات الأهلية قد ضيّعت على الجامعة قيمة هذا التحول ، اذ توسيع هذه الكليات من ناحيتها في قبول اعداد كبيرة من خريجي الفرع الادبي بالثانويات . واصبح في حكم المقرر — كما سترينا الارقام بعد قليل — ان يتخرج في السنوات الاربعة القادمة ما يزيد على ٦٠٠٠ خريج وخريجة في الفروع الانسانية بالكليات الاهلية ليزيدوا رصيد خريجي الجامعات الرسمية منهم .

فلننظر اذن في ناتج الدراسات الانسانية في الجامعة ومصيره خلال السنوات الخمس الماضية توطئة للنظر في ناتجها خلال السنوات الاربع القابلة .

ناتج الدراسات الانسانية في الجامعة ومصيره خلال السنوات الخمس الاخيرة : ١٩٦٣ - ١٩٦٧

تخرج في الجامعة من كليات واقسام الدراسات الانسانية ١٠١٦٠ خريجاً وخريجة (٦٩٥٦ ذكور و ٣٢٠٤ أناث)<sup>(٢)</sup> خلال السنوات الخمس الماضية —

(١) مثال ذلك احداث فرعين للغة العربية واللغة الانكليزية بكلية البنات سنة ١٩٦٤ / ٦٣ واحداث كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في بغداد ، وكذلك احداث كلية التربية والاداب بالبصرة ( في السنة التالية ) .

(٢) تشمل هذه الاعداد غير العراقيين وتقدر نسبتهم بـ ٤٪ من مجموع التخرجين .

أي ب معدل يقرب من ٢٠٠٠ خريج وخريجة سنويًا (انظر الجدول رقم ٣) .  
و جميع هؤلاء الخريجين - باستثناء ٢٥٤ تخرجوا من معهد المحاسبة بالموصل -  
من تابع جامعة بغداد وحدها .

ولا توجد لدينا بيانات مفصلة أو دقيقة عن مصير هؤلاء الخريجين  
في مجالات العمل والوظائف ، اذ لم تقم أي جهة رسمية أو شبه رسمية بحصر  
دقيق لقوى العاملة ونحوها في البلاد ، بل ان أي وزارة من الوزارات أو  
مؤسسة من المؤسسات لم يتسع لها حتى الآن فرصة تجهيز بيانات عن الأعداد  
التي قامت بتشغيلها خلال السنوات الماضية (باستثناء السنة الأخيرة عندما  
اتجهت السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتربية الاجتماعية الى  
مطالبة الوزارات والمؤسسات بموافاتها بأسماء من تم تعيينهم فيها خلال  
هذه السنة) .

ومع هذا فإنه يمكن اعطاء صورة اجمالية عن الموضوع ، وتزداد هذه  
الصورة وضوحاً في السنتين الاخيرتين بقدر ما يتواافق لدينا من بيانات .  
المعروف ان المخريجين في كليات ومعاهد الدراسات الانسانية يمكن  
تقسيمهم الى صنفين بحسب مجالات العمل التي تستوعبهم :

الصنف الاول يشتمل على المتخصصين في اللغة العربية واللغة الانكليزية  
واللغة الكردية والعلوم الاجتماعية والاقتصاد المنزلي والفن والتربية الرياضية  
وهؤلاء يعملون اغلبهم في وزارة التربية (وبخاصة اذا كانوا من خريجي كلية  
التربية) .

اما الصنف الثاني فيشمل خريجي كليات الحقوق والادارة العامة  
والتجارة والاقتصاد والعلوم السياسية وكلية اللغات (عدا فرع الانكليزية)  
ومعهد المحاسبة (بالموصل) والسكرتارية (بغداد) وفرعي السكرتارية والخدمة  
الاجتماعية بكلية البنات . وهؤلاء يعملون في مختلف دوائر الدولة والشركات  
والمؤسسات فضلاً عن الاعمال الحرة .

وفيما يتعلق بوزارة التربية فقد استطاعت ان تستعين اكثراً الخريجين  
اللازمين لدارسها من تخصصات اللغة العربية والانكليزية والكردية والتاريخ  
والجغرافية والفن والاقتصاد المنزلي والتربية البدنية خلال السنوات الخمس

بيان رقم (٣)  
المتغيرون في كليات وفروع الدراسات الإنسانية  
في العراق من ١٩٦٣ إلى ١٩٧٣ (١)

الرسامة  
بالجامعتين

فرع التخصص	العام					
	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٧٨
اللغة العربية والدين	٨٣	٢٢	٣٣٣	١٣٣	٦٩	١٧٨
اللغة الإنجليزية الأخرى	٤٧	٢٧	٣٠	١١	١٦	١٣٢
اللغات الأجنبية الأخرى	١٣٥	١٠٣	٢٥٢	٩٣	٥٩	١١٣
التاريخ والجغرافية	١٤٩	٣٩	٣٧	١٣١	٦٧	١١٧
الفلك والفلسفه	٤٧	٦٤	٤٣	٦٣١	١٣١	٥٩
التعليم الاجتماعى	٣٨	٥٦	٤٢	٦٩	٣٧	٤٨٣
التربية الياضيه	٣٨	٥٦	٤٢	٦٢	٣٧	١١٣
لغات المنزل	٣٣	٢٢	٢٣	٦١	٦٧	١٥٣
التعليم وعلم النفس	٣٣	٢٢	٢٣	٦٢	٣٠	٦٣
التربية وحق اذاده	٣٣	٢٢	٢٣	٦٢	٣٠	٦٣
الأقصاد السياسيه	٣٣	٢٢	٢٣	٦٢	٣٠	٦٣
التعليم العامة	٣٣	٢٢	٢٣	٦٢	٣٠	٦٣
الاعداديه	٣٣	٢٢	٢٣	٦٢	٣٠	٦٣
المسكر تاريه	٣٣	٢٢	٢٣	٦٢	٣٠	٦٣
مجموع خريجي الجامعه	١٤٨٦	٤٤٠	٥٣٣	١٨٠٨	٦٠٩	٢٠٢٨
% للالسيارات	٨٣	٣٦	٣١	٣٦	٣٦	٣٦
مجموع خريجي الدراسات	١٩٢٦	٤٤٠	٥٣٣	١٨٠٨	٦٠٩	٢٠٢٨
مجموع خريجي الدراسات	٢٣٣١	٦٣٦	٦٣٦	١٣٣٢	٢٣٣١	٢٣٣٢
مجموع خريجي الدراسات	٦٣٦	٦٣٦	٦٣٦	١٣٣٢	٢٣٣١	٢٣٣٢
لا يشمل هذا الجدول (١) الكليات الاهلية وهي ١٣١٤ شريجاً وشريحة موظعين على الخدمة الحالى :						
١ - الكلية الجامعه : (المملكة العربية ١٤١ - المقاطعات ١٥٥ - المحافظات وادارة الاعمال ٧٥ - التربية وعلم النفس ٢٢٩ - الاقتصاد ٦٩ - تجارة البصره : ١٢٠ (٣) الفقه فى النجف : ١٠٠ (٤) جامعة الحكمة : اداره اعمال ١٠٣ - لغه الakkirية : ١٠ .						

لا يشمل هذا الجدول (١) الكليات الاهلية وهي ١٣١٤ شريجاً وشريحة موظعين على الخدمة الحالى :  
 ١ - الكلية الجامعه : (المملكة العربية ١٤١ - المقاطعات ١٥٥ - المحافظات وادارة الاعمال ٧٥ - التربية وعلم النفس ٢٢٩ - الاقتصاد ٦٩ - تجارة البصره : ١٢٠ (٣) الفقه فى النجف : ١٠٠ (٤) جامعة الحكمة : اداره اعمال ١٠٣ - لغه الakkirية : ١٠ .

٢ - تجارة البصره : ١٢٠ (٣) الفقه فى النجف : ١٠٠ (٤) جامعة الحكمة : اداره اعمال ١٠٣ - لغه الakkirية : ١٠ .

٣ - العلوم السياسية ٦٨ (٣) الفقه فى النجف : ١٢٠ (٤) جامعة الحكمة : اداره اعمال ١٠٣ - لغه الakkirية : ١٠ .

الماضية ، باستثناء السنة الاخيرة (١٩٦٨/٦٧) التي بقى فيها اكثرا من مائتين وثمانين من الخريجين دون وظيفة — أي بنسبة تقارب من ٢٥٪ — واغلبهم من البناء الالاتي يزددن عن حاجة الوزارة ٠

ولقد قامت السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية بمحاولة لحصر من بقى دون عمل من خريجي عام ١٩٦٨/١٩٦٧ والسنوات السابقة عن طريق الاعلان بالصحف والاذاعة والتلفزيون وعن طريق استثمارات ارسلتها الى الوية المختلفة ، فكانت النتائج كما هو وارد في الجدول رقم (٤) ٠

#### جدول (٤)

عدد من لم يتم تعيينهم من خريجي تخصصات اللغات والاجتماعيات  
 (حسب حصر السكرتارية العامة لمجلس التخطيط للتربية والتنمية  
 الاجتماعية) خلال سنة ٦٧ / ١٩٦٨ وما قبلها

الباقون دون تعيين				التخصص
سنوات سابقة		١٩٦٧ / ٦٦		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
—	—	٦٣	٢	اللغة العربية
٩	—	٦١	—	اللغة الانكليزية
٥٠	—	١١٦	—	الجغرافية والتاريخ
٢٩	—	٢٣	—	الاجتماع
١	١	٣	—	الفلسفة
١٤	٥	١٢	١	الآثار
٩	—	٣	—	الاقتصاد المزلي
١١٢	٦	٢٨١	٣	المجموع

\* المرجع ان يكون العدد اعلى من ذلك نظرا لان بعض الخريجين لم يقدم استثمارات للسكرتارية .

وفيما يتعلق بمصير خريجي التخصصات الأخرى من خدمة اجتماعية وادارة وحقوق واقتصاد وعلوم سياسية ومحاسبة وتجارة وسكرتارية ، و المجال عملهم في معظم الاحوال خارج وزارة التربية فإن عدداً كبيراً منهم وبخاصة في السنة الأخيرة باق بدون عمل في الدوائر الحكومية الأخرى والمؤسسات والشركات فيما يليه . وهذا العدد يبلغ ٥٨٥ خريجاً وخريجة أي بنسبة ٤٠٪ من مجموع الخريجين في هذه التخصصات – وذلك عدا من بقي بدون تعيين من سنوات سابقة ( انظر الجدول رقم ٥ ) .

### جدول ( ٥ )

عدد من لم يتم تعيينهم من خريجي الحقوق والإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية والمحاسبة والتجارة والسكرتارية واللغات الأجنبية  
 (عدا الانكليزية ) سنة ١٩٦٨ / ٦٧ وما قبلها .

( حسب حصر السكرتارية العامة مجلس التخطيط للتربية والتنمية الاجتماعية )

الخدمة الاجتماعية		اللغات الأجنبية ( عدا الانكليزية )		التجارة		الادارة العامة		الحقوق		المحاسبة		السكرتارية		المجموع		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٣١	١٩	٢٤	٥٤													
٨	١٨	١٤	٢٧													
٣٠	—	٢٤	—													
—	٤٧	—	٢٥													
٦	١٨	٢٨	٤٧													
١٣	٦٠	١٥	٤٥													
٣٢	٧٥	٢٢	٨٣													
٢	١١	١٣	٧٣													
—	—	٤٨	٤٣													
١٢٢	٢٤٨	١٨٨	٣٩٧													

## الاعداد المنتظر تخرجها من كليات فروع الدراسات الإنسانية بالجامعة في المدة من ١٩٦٨ - ١٩٧١ :

اذا انتقلنا الى السنوات الاربع القادمة وجدنا - كما هو واضح من الجدول رقم (٦) - أنه يتضرر ان يتخرج في الجامعات الرسمية ١٢١٦٣ فرداً ٧٨٦٩ ذكور و ٤٢٩٢ أناث) من المتخصصين في الدراسات الإنسانية ، منهم اكثر من ٧٠٠٠ في العامين القادمين (١٩٦٨ و ١٩٦٩) والباقي في العامين التاليين لهما (١٩٧٠ و ١٩٧١) ، ولا يقل المعدل السنوي عن حوالي ٣٠٠٠ الا في السنة الأخيرة (١٩٧١) اذ يهبط مجموع التخريجين الى ما يزيد على ٢١٠٠ بقليل .

فإذا أضفنا الى ما تقدم الاعداد المنتظر تخرجها في نفس المدة في الكليات الأهلية (من فروع الدراسات الإنسانية) - وهي تقدر بـ ٦٤٦٦ ذكوراً و خريجات (٥٦٢٨ ذكور و ٨٣٨ أناث) <sup>(١)</sup> وجدنا البلاد امام اكثر من ١٨٦٠٠ خريج و خريجة خلال المدة المذكورة - أي ما يقرب من ضعف ما تخرج خلال السنوات الاربع الماضية .

فما هي احتمالات تصرف هذه الاعداد المتزايدة من الخريجين ؟

افتراضاً منا بأن خريجي الكليات الأهلية قد التحقوا بها اصلاً بحجة طلب « الثقافة الحرة » وانهم منذ التحاقهم يشغلون وظائفها واعمالاً في المجتمع، ترکهم جانباً ، مرکزين على خريجي الجامعات الرسمية وهم ١٢١٦٣ خريجاً و خريجة <sup>(٢)</sup> .

ان اكثر من نصف هذا العدد (٦٦٣٧) سيكونون من خريجي فروع اللغة العربية ، والكردية ، والإنكليزية ، والتاريخ والجغرافية ، والآثار ، والفلسفة ، وعلم الاجتماع ، والتربية الرياضية ، والفن والاقتصاد المنزلي ، والتربية وعلم

(١) الكليات الأهلية هي : الكلية الجامعية (وتشمل فروعاً علمية وانسانية) ، جامعة الحكمة (وتشمل فروعاً ثلاثة ، الهندسة ، واللغة الانكليزية ، وادارة الاعمال) وكلية الدراسات الاسلامية وكلية الفقه بالنجف وكلية اصول الدين وكلية الامام الاعظم .

وجميع هذه الكليات باستثناء النجف والحكمة احدثت من سنة ١٩٦٣ فصاعداً .

(٢) يشمل هذا العدد حوالي ١٠٠٠ من غير العراقيين .

**جدول (٦)**

**الإعداد المتضمن تخرجاً في التخصصات الإنسانية في الجامعات الرسمية والكليات الأهلية (١٩٦٨ - ١٩٧١)**

السنة	الرسمى الإناث	مجموع الإناث	ذكور الإناث	الإجمالي الإناث	مجموع ذكور	مجموع ذكور	الإجمالي ذكور	مجموع ذكور	مجموع ذكور	الإجمالي ذكور	مجموع ذكور	الإجمالي ذكور
١٩٧٨	٢٣٣٢	٣٧٦٧	١٤٣٥	٦٣٣٢	٤٥٣٩	٧٧٢	١٥٣٧	٣٠١٢	٣٠١٢	٤٥٣٩	٣٠١٢	٤٥٣٩
١٩٧٩	٢١٢٢	٣٣٤٧	١٢٢٤	٣٣٤٧	٤٥٠٩	١١١٢	١٣٨٠	٣٠٧٩	٣٠٧٩	٤٥٠٩	٣٠٧٩	٤٥٠٩
١٩٨٠	١٩٩٢	٣٩٣٨	١٢٣٤	٣٩٣٨	٤٠٣٩	٩٦٠	١٥٦	٣٠٧٩	٣٠٧٩	٤٠٣٩	٣٠٧٩	٤٠٣٩
١٩٨١	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٠٣٠	٢٩٣٢	٣٤٧٤	١١٦	١١٦	٤٠٣٠	١١٦	٤٠٣٠
١٩٨٢	١٩٧٠	٣٣٤٧	١٢٢٤	٣٣٤٧	٤٠٧٣	٦٧٦	١٦٥٠	٣٤٧٤	٣٤٧٤	٤٠٧٣	٣٤٧٤	٤٠٧٣
١٩٨٣	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٠٠٥	٣٩٣٢	٣٩٣٢	١١١٩	١١١٩	٤٠٠٥	١١١٩	٤٠٠٥
١٩٨٤	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤١٨٦٢٩	٦٤٦٦	٨٣٨	٥٦٢٨	٥٦٢٨	٤١٨٦٢٩	٥١٣٢	٤١٨٦٢٩
١٩٨٥	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٢٦٩٥	٢٢٠٦٩	٢٢٠٦٩	٧٠٧٥	٧٠٧٥	٤٢٦٩٥	٧٢٣٦	٤٢٦٩٥
١٩٨٦	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٣١٦٢	٦١٦	٦١٦	٦١٥٩	٦١٥٩	٤٣١٦٢	٣٩١٥	٤٣١٦٢
١٩٨٧	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٣٦٣٥	٣٩١٥	٣٩١٥	٣٥١٥	٣٥١٥	٤٣٦٣٥	٣٧١٧	٤٣٦٣٥
١٩٨٨	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٤٣٥٠	٣٧١١	٣٧١١	٣٥٥٠	٣٥٥٠	٤٤٣٥٠	٣٧١١	٤٤٣٥٠
١٩٨٩	١٩٧١	١٤٣٢	١٢٢٤	١٤٣٢	٤٥٣٦	٣٧١٠	٣٧١٠	٣٥١٠	٣٥١٠	٤٥٣٦	٣٧١٠	٤٥٣٦

النفس ( انظر الجدول رقم ٧ ) . وتبلغ نسبة الاناث من هذا العدد ٤٣٪ . كما ان نسبة المتخريجين والمتخرجات في تخصص اللغة العربية تصل الى ٣٧٪ ، وفي الاجتماعيات ٢٥٪ ، وفي اللغة الانكليزية ٢١٪ ، اما باقي التخصصات فلاتتجاوز نسبتها ١٦٪ .

فما هي حاجة وزارة التربية من هؤلاء الخريجين بنسب توزيعهم ؟

لقد قام اثنان من الباحثين (١) منذ عامين تقريبا بدراسة مستقبل التعليم الثانوي في العراق وقدروا احتياجاته من المدرسين خلال السنوات العشر من ٦٥ / ١٩٦٦ - ٧٤ / ١٩٧٥ . كذلك فإن وزارة التربية وضعت هذا العام ( ١٩٦٨ ) تقديرات لاحتياجات التعليم الثانوي من المدرسين والمدارس خلال السنوات الخمس القادمة ( ٦٨ / ١٩٦٩ - ٧٢ / ١٩٧٣ ) . وبمقارنته كلا المحاولتين لتقدير احتياجات التعليم الثانوي بالأعداد المنتظر تخرجها من الجامعات في التخصصات المطلوبة خلال السنوات الأربع القادمة يتضح - كما هو مبين في الجدول رقم ٨ - أن الاعداد المطلوبة - وفق اکثر التقديرات تقائلاً - لا تكاد تصل الى نصف الاعداد المنتظر تخرجها بالفعل ، مما يجعل من الضروري التفكير من الآن في مستقبل الخريجين ، وفي نفس الوقت في تطوير الدراسات الانسانية بالجامعة والالتزام بسياسة معينة في القبول فيها .

والملاحظ أن اکثر الفائض سيكون فيمن تخرجوا من فروع اللغة العربية ( من ١٤٩١ - ١٦٦١ خريجا وخريجة ) وفي المتخصصين في الاجتماعيات ( من ٨٦٠ - ١١١٢ خريجا وخريجة ) .

---

(١) انظر الغنام وفهمي ، مستقبل التعليم الثانوي في العراق واحتاجاته الى المدرسين . بغداد جامعة بغداد ، ١٩٦٦ .



جدول (٨)

مقارنة بين الأعداد المتضرر تخرّجها في الجامعات في بعض التخصصات الإنسانية وبين حاجة وزارة التربية منها خلال السنوات

الأربعين ١٩٦٨ - ١٩٧١

الختصاص	الاعداد المتضرر تخرّجها من الجامعات الرسمية	نحوه جهساً من المدرسين	حاجة وزارة التربية من المدرسين	الافتراض
اللغة العربية	٢٤٦٩	٦٦٠	٩٧٨	١٤٤٩١
اللغة الكردية	١٤٠	٥٣٣	٦٠٨	٧٩٠
اللغة الإنجليزية *	١٣٦٨	٥٣٤	٧٦٩	١١١٢
الاجتماعيات *	١٤٦٦	٥٣٤	٨٦٠	٨٦٠
الفنون	١٦٣٨	٦٤٤	٧٨٦	٢٠٧-
الاقتصاد المنزلي	١٣٥	١٤٢	٣١٠	٣١
التربية الرياضية	٥٩٣	١٠٦	٢٢٠	٣٢٥
التربية وعلم النفس	٨٣	١٧٥	٢٦٨	٤١٨
المجموع	٦٦٣٧	٢٨٧١	٢٣٥٧	٣٤٠٨
من المحتمل تعينتهم بدور العلميين والمعلمات	٣٨٧١			

\* يدخل في الاتجاهيات الفلسفية والاثار وعلم الاجتماع وذلك بجانب التاريخ والجغرافية \*\* تقدير الغمام وفهمي \*\*\* وفق المفاوالت الاعلى

وتوضح الجداول ٩ ، ١٢ ، ١١ ، ١٠ ، ٩ ، الفرق بين المترججين والاحتياجات في كل سنة من السنوات القادمة على أنفراد . ومنها يبدو أن الفائض يبلغ دروته في خريجي سنة ١٩٦٨ إذ يتضمن ذلك ما بين ١٣١٩ و ١٤١١ خريجاً وخريجة (١) من مجموع الخريجين والخريجات البالغ عددهم ٢٢٣٧ - أي أكثر من النصف - ثم يهبط هذا الفائض قليلاً في الستين التاليتين دون أن ينزل عن حد الخطورة . وفي سنة ١٩٧١ يهبط إلى ما تراوح بين ٥٠٠ خريج وخريجة بسبب التناقض الواضح في عدد المترججين انفسهم ، ولكن هذا لا يعني أن المشكلة قد خفت حدتها . إذ أن تراكم السنوات الماضية من فائض الخريجين سوف يجعل هذا الانخفاض قليل القيمة .

ويبدو الفائض بدرجة ملحوظة في كل السنوات تقريباً في تخصص اللغة العربية . ومع أن وزارة التربية قد اعترضت هذا العام عدم تجديد عقود المدرسين المغاربة من إطار عربية شقيقة لتدريس هذه المادة - وعدهم ١١٦ (١١٤ مدرساً ، ٢ مدرسة) فإن ذلك لن يغير من الصورة الكلية الشيء الكثير ، وإن خفف من حدة الفائض في اللغة العربية في العام القادم إلى النصف .

ويغلب الفائض في اللغة العربية في البناء إذ يتراوح ما بين ٨٦٨ و ٩٤٣ خريجة - أي بنسبة تقارب من ثلثي مجموع الفائض أو يزيد . ويأتي بعد اللغة العربية من حيث ارتفاع نسبة الفائض الاجتماعي واللغة الانكليزية (٢) . وهذا التخصص الآخر يشارك اللغة العربية في ارتفاع نسبة الفائض فيه بين الخريجات .

ومن ناحية أخرى توجد بعض التخصصات التي يظهر فيها عجز عن سد الاحتياجات التعليم وفق تقديرات الوزارة ، وهي الفن والاقتصاد المنزلي -

(١) ينبغي الا يغرب عن بالنا انه يوجد عدا هذا الفائض من لم يجد عملاً من خريجي الاعوام السابقة وبخاصة العام الاخير ، ويقدر عددهم بحوالى ٤٠٠ اقلهم من البناء .

(٢) لقد قررت وزارة التربية عدم تجديد عقود المدرسين من الخارج من يعملون مدرسين للغة الانكليزية وعدهم لا يتجاوز ٢٥ (٢٣ مدرساً و ٢ مدرسة) .

## جدول (٩)

مقارنة بين الاعداد المتظر تخرجهما في الجامعه في بعض التخصصات الانسانية (١٩٦٨) وبين حاجه وزارة التربية (١٩٦٩)

الجامعة		وزارة التربية		الاعداد المتظر		النحص	
الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
٣٥٠	٣٣٨	٢٦٥	٢٠٨	١٤١	٦٢	٤٣٨	٤٣٨
٣٥٣	٣٣٨	٣٣٨	٢٠٨	٥٠	٥٠	٣٦	٣٦
٩٠	٩٠	٩٠	٩٠	٥٠	٥٠	١٥٩	١٨٠
٥٣	٤٨	٤٨	٤٨	١١٨	٦٩	٣١٩	٣١٩
٢٥٢	٢٣٨	٢٣٨	٢٣٨	٦٧	٦٧	٣٩٣	٣٩٣
٢٨٣	٢٥٨	٢٥٨	٢٥٨	٨١	٨١	٣١	٣١
١٠٠	١٣٦	١٣٦	١٣٦	٤٠	٤٠	-	-
٣٨	-	٣١	٣١	١٣٩	١٣٩	٦٦	٦٦
٢٤	-	٣٠	٣٠	-	-	١٤	١٤
١٠١	٢٠	١٧	١٧	٢١	٩	١٣٦	١٣٦
من المحتمل تعين أكثرهم في دور المعلمين والمعلمات		المجموع		١٠١٣		٤٤٦	
٦٦٧		٦٤٧		٦٧٣		٦٧٤	

\* تفاصيل أعلى

مقارنة بين الأعداد المتنقل تخرجهها في الجهة في المدرسة في إثنين التخصصات الأساسية (١٩٧٩) وبين حاجة وزارة التربية منها (١٩٧٠ / ١٩٧٩)

الافتراض		حسب التقديرات		حسب التقديرات غير الرسمية		تقدير الوزارة		احتياج وزارة التربية من المدرسين		الاعداد المتضرر	
		الوزارة		المقاولات الاعلى		الى الادارى		الى المقاولات الاعلى		البنches	
		ذكور انانث		ذكور انانث		ذكور انانث		ذكور انانث		ذكور انانث	
اللغة العربية		٣٥٦		٤٢٥		١٢١		٩٥		٤٢٥	
اللغة الكردية		١٧		٧		٩٩		٩٥		٣٣٠	
اللغة الانكليزية		١٨٨		١٩٦		٧٣		٥٤		٢٣١	
الاجتماعيات		١٣١		١٤٦		١١٩		١١٩		٢٢٢	
الفنون		٢٦		١١٥		٩٧		٨١		٣٤٠	
الاقتصاد المزدوج		٣٨		٨١		٦٦		٩٢		٢٣١	
التربية الرياضية		-		١٧٥		١١٢		١١٢		٣٣٠	
التربية وعلم النفس		١٤٥		١٣١		٢١٥		٢١٥		٢٢٢	
المجموع	٩٨٥	٨٣١	٥٠٥	٣٩٤	٤١٣	٣٢٤	٣١	٣٢٦	٣١	٦٤٣	٥٧٤
من المحتمل تعين أكثرهم في دور المعلمين والمعاملات	٦٠	٣٥	٨٥	٢٩	٢٢	١٣	٦	١٢٣	٦		

\* تفاوت اعلى

**جدول ( ١١ )**

مقارنة بين الأعداد المتضرر تخرّجها في الجامعة في بعض التخصصات الإنسانية (١٩٧٠) وبين حاجة وزارة التربية منها (١٩٧١ / ١٩٧٠)

الفائض	الإعداد المتضرر		الشخص	
	تخرّجهما من الجامعات الرسمية	حاجة وزارة التربية من المدرسين	ذكور إلاث	ذكور إلاث
حسب تقديرات حسـب التقـديرات	تقـدير الـوزارـة	المـتفـاـوتـ الـاعـلـى	المـتفـاـوتـ الـادـنـى	غير الرسمـية
الـسوـازـة	الـمـغـاـوـاتـ الـالـدـنـى	ذـكـورـ إـلـاثـ	ذـكـورـ إـلـاثـ	ذـكـورـ إـلـاثـ
ذـكـورـ إـلـاثـ	ذـكـورـ إـلـاثـ	ذـكـورـ إـلـاثـ	ذـكـورـ إـلـاثـ	ذـكـورـ إـلـاثـ
١٦٣	٢١١	٨٠	١٣٠	٣٢
١٨٩	٢٠٠	٨٩	٨٩	١٠٩
٤	٤	٤	٤	٦
١٠٥	١٢٦	٥٣	٧٧	٣٢
٧٥	٧٩	٥٣	٧٦	٧٣
٣٨	٣٨	٣٨	٤٣	٥٣
٩٩	٧٩	٥٣	٩٠	٩١
١	٢٣	٢٣	٢١	٢٢
٢٤	٢٤	٢٤	٢٢	٤٥
١٠	٢٣	٢٣	٢١	٣٠
٨	٣	٣	٣	١٥
١١٣	٣	١٤	٢٥	١٣
١٥	٣	١٣	٢٨	١٨
١١٣	٣	٢٥	١٣	١٣٨
٣٢٣	٣١٣	٣٢٨	٦٦٠	٥٥٢
٥٠٠	٤٨٥	٣٧٠	٣٦٣	٨٤٦
<b>المجموع</b>				

- ٢ -

\* متفاوت أعلى

جدول (١٢)

مقارنة بين الأعداد المنتظر تخرّجها في الجامعة في بعض التخصصات الإنسانية (١٩٧١) وبين حاجة وزارة التربية منها (١٩٧٢ / ١٩٧١)

الافتراض		حاجة وزارة التربية من المدرسين		الاعداد المنتظر تخرّجها من الجامعات الرسمية		الشخص	
حسب تقديرات* حسب التقديرات		تقدير الوزارة		المتفاوت الأدنى		ذكور إناث	
الوزارة	غير الرسمية	الوزارة	غير الرسمية	المتفاوت الأعلى	ذكور إناث	ذكور إناث	ذكور إناث
اللغة العربية	١٢٥	٦١	١٥٥	١٤٠	٣١	٦٤	١٥
اللغة الكردية	٣٣	٤	٤	٩	٩	٩	٩
اللغة الإنجليزية	١٩٢	٦٣	١٠١	٨٦	٧٢	٨٧	١٣٠
الاجتماعيات	٢٢٣	٧٨	١٢٥	٨٣	٧٥	١٥٧	١٨
الفن	٣٠	١٧	٣٠	٦٦	٦١	٩٨	٣
الاقتصاد المنزلي	-	١٤	٢٤	٣٢	١٣	٢٥	١٥
التربية الرياضية	٨	٦	١٦	٢٩	٢٩	٣٠	٣
التربية وعلم النفس	١٦	٢	٤٦	٤٧	٢٢	٣٩	٥٠
الجموع	٧٤١	٤٦٤	٤٤٣	٣٦٥	٣٠	٣٤٧	٣٤٥
من المحتمل تعيين أكثرهم في دور المعلمين والمعلمات	١٦٢	٣٦٨	٤٤٩	٣٠٠	٢١٠	٣٢٧	٣٢٥

وبخاصة في البناء . غير أن هذا العجز باستثناء السنة القادمة لا يتعدى بضع عشرات من الأفراد .

أما عن الأعداد المنتظر تخرجها من الحقوق والإدارة العامة والعلوم السياسية والصحافة والاقتصاد والتجارة والمحاسبة والسكرتارية واللغات الأجنبية الأخرى (عدا اللغة الانكليزية) والخدمة الاجتماعية - وهي التخصصات التي تجد فرص عملها في معظم الأحوال خارج وزارة التربية ، في دوائر الحكومة والمؤسسات والشركات والأعمال العامة - فتقدر خلال السنوات الأربع (كما هو واضح في الجدول رقم ١٣) بـ ٥٥٥٦ خريجاً وخريجة من الجامعات الرسمية ، بمعدل سنوي يزيد على ١٥٠٠ خريج وخريجة باستثناء السنة الأخيرة التي يهبط فيها إلى ما يقرب من ٩٠٠ خريج وخريجة ، وتقدر نسبة الإناث من مجموع الأعداد المنتظر تخرجها في هذه التخصصات بـ ٢٦٪ . كما تقدر نسبة المتخرين والمتخرفات في الحقوق بـ ٧٪ . وفي التجارة بـ ١٥٪ ، وفي الاقتصاد بـ ١٣٪ ، وفي الإدارة العامة بـ ١١٪ ، وفي المحاسبة بـ ٧٪ ، والباقي في التخصصات الأخرى .

ولقد رأينا خلال العامين الماضيين ضيقاً في فرص عمل الخريجين في هذه التخصصات ، حتى إنه في عام ١٩٦٨/٦٧ بلغ من بقي دون تعين أو عمل في دوائر الحكومة والمؤسسات والشركات قرابة ٤٠٪ من مجموع خريجي ١٩٦٧ . ولا يتضرر أن يكون مستقبل الخريجين الجدد أحسن حالاً خلال السنة الأربع القادمة ، بل المرجح أن يكون الموقف أكثر احراجاً لاعتبارات ثلاثة رئيسية ، أولها أن الأعداد المنتظر تخرجها من الجامعات الرسمية في هذه التخصصات في السنوات الأربع القادمة تزيد بمقدار ٣٠٪ عما تخرج بالفعل خلال السنوات الأربع الماضية ، وثانياًها أن الكليات الأهلية ستخرج خلال السنوات الأربع القادمة ما يقرب من ٤٠٠٠ خريج وخريجة في هذه التخصصات مما يولد تزاحماً على آفاق العمل المتصلة بهذه التخصصات ، وثالثها أن خطة التنمية الاقتصادية ١٩٦٩/٦٥ لم تسر خلال السنتين الاولتين من تنفيذها بمعدل السرعة المرجو فيها (أقل من ٤٠٪ من المشروعات المرسومة نفذ بالفعل) (١) مما يؤثر على آفاق العمل في السنوات التالية ، وهي إذا سارت

(١) انظر تقرير لجنة بحث مشكلة المعطلين للدكتور جواد هاشم والصاد محمد خلف الخطيب ومحمد الدفاعي وعبدالاحد مجید .



من حيث التنفيذ بنفس الدرجة التي سارت عليها خلال تلك المئتين ، فإن مجالات العمل للخريجين ستكون بكل تأكيد أضيق مما كانت خلال العامين الماضيين .

ومن ثم فان من المحتمل – ان لم يكن من المرجح – أن تدخل غالبية خريجي هذه التخصصات في باب الفائض عن حاجة الدوائر الحكومية والمؤسسات والشركات ، اذا استمرت معدلات التنمية الفعلية في البلاد على ما هي عليه .

وهكذا تتضح لنا الخطوط الرئيسية لصورة مستقبل خريجي الدراسات الإنسانية بالجامعة خلال السنوات الأربع القادمة – سواء من كان منهم من ذوي التخصصات التي تحتاج اليها وزارة التربية أو من ذوي التخصصات التي تحتاج اليها الدوائر الأخرى في الحكومة والمؤسسات والشركات فضلا عن العمل الحر – وهي صورة لا تدعو الى التفاؤل ما دام أكثر من نصف الخريجين من الجامعات الرسمية يتطلعون أن يبقى بغير عمل أو وظيفة في قطاعات الحكومة والمؤسسات والشركات .

### ماذا تفعل الدولة وماذا تفعل الجامعة بشأن حقيقة الفائض في الخريجين

قد تختلف وجهات النظر بشأن موقف الدولة والجامعة من الخريجين واحتمالات الفائض فيهم . فمن قائل ان الدولة عليها ان تتفق على التعليم وتوسيع فرصه وتشجعه على شتى المستويات ، أما ان تضمن مستقبل من يتعلم وتدرك له العمل فهذا ما لا شأن لها به ولا حرج عليها فيه . كذلك الجامعة ، إن وظيفتها أن تعلم ومسئولييتها الاولى والاخيرية أن تحسن التعليم وتقنه ، أما ان تشغله بأبنائها بعد تخرجهم وتقلق نفسها على مصيرهم ، وتفكر فيما بعد حياتهم في الجامعة فهذا ما ينبغي للجامعة أن تتجنبه ولا تورط نفسها فيه .

ومثل هذا القول جائز لو لم تكن الدولة تنشد الاشتراكية ولو لم تكن الجامعة تريد لنفسها صفة عصرية . والدولة الاشتراكية أو التي تنشد الاشتراكية ملزمة لا بتوفير فرص التعليم لافرادها فحسب ، ولكن بایجاد مجالات العمل وخلقها لهم كذلك . والجامعة التي تريد أن تكون عصرية ملتزمة بأن تمتد بصرها ووظائفها خارج جدرانها ، فتبصر احتياجات البلاد من القوى

العاملة الماهرة على المستوى العالي ، وتسهم في تمكين كل خريج من خريجيها أن يجد أو يخلق لنفسه عملاً في المجتمع . وإذا كان العمل بدون تعليم تخلفاً ، فإن التعليم بغير عمل يعتبر فاقداً بغير قيمه .

وهكذا فإن الدولة والجامعة معاً في العراق ليس أمامهما من بدائل سوى المواجهة الصريحة لمشكلة الغربيين على المدى القصير والطويل ، والتفكير في الحلول الإيجابية لها ، واتخاذ الاجراءات الحاسمة لضمان مستقبلهم .

فماذا يمكن للدولة وماذا يمكن للجامعة أن تفعله على المدى القصير والطويل ؟

أن الجل على المدى القصير يفرضه واقع لا يمكن تبديله أو تحويله ، وهو أن الجامعات الرسمية تضم حالياً (١٩٦٨/٦٧) أكثر من ١٣٠٠٠ طالب وطالبة في الكليات والمعاهد والفرع الأدبية والنسانية في بغداد والبصرة والموصل<sup>(١)</sup> ، وأنه من هذا العدد سيخرج بعد أقل من شهرين وجبة تبلغ ٣٧٦٧ خريجاً وخربيجاً ، يعقبها في السنوات الثلاث التالية (١٩٦٩/١٩٧١) ثلات وجبات أخرى هي على التوالي ٣٣٤٧ و ٢٩٣٠ و ٢١١٩ خريجاً وخربيجاً . والجامعة من جانبها لا يمكنها أن تبدل أو تحول هذا الواقع ، كما لا يمكنها أن تحول دون تخرج هذه الموجات من الغربيين أو تحدم من تخرجها بغير حق .

وفي نفس الوقت فإن الكليات الاهلية قد سمح لها بالتكاثر والاتساع خلال السنوات الأخيرة ، حتى صار عددها سبعة، أغلبها — أو أغلب فروعها — دراسات أدبية ونسانية . وكلها تضم الآن لحساب الدراسات الإنسانية

---

(١) هذه الكليات والمعاهد والفرع هي :

في جامعة بغداد : كلية الآداب — كلية الشريعة — كلية الحقوق — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية — كلية الادارة — كلية التجارة — كلية التربية (فرع اللغة العربية واللغة الانكليزية والتاريخ والجغرافيا وعلم النفس) — كلية البنات (فرع اللغة العربية واللغة الانكليزية والاقتصاد المنزلي ، التربية الرياضية والسكرتارية والخدمة الاجتماعية والفن) — كلية اللغات — كلية التربية الرياضية — السكرتارية .

في جامعة الموصى : هيئة الانسانيات ( لغة عربية — لغة انكليزية — اقتصاد — تاريخ ) كلية البنات .

في جامعة البصرة : هيئة الآداب ، كلية التربية ( الفرع الادبي ) ، هيئة القانون والاقتصاد .

ما يزيد على ٧٤٠٠ طالب وطالبة ، يتخرج أكثرهم في السنوات الأربع القادمة . ولا يمكن لهذه الكليات بدورها أن تبدل الواقع أو تحول دون تخرج طلابها منها . وتحت هذا الواقع للجامعات الرسمية والكليات الأهلية واقع آخر هو التزايد المستمر في أعداد طلبة الثانويات وخريجتها — وبخاصة من الفرع الأدبي — ومحاولة حل مشكلة الفائض في هؤلاء الخريجين بتصريفهم أو بتصريف بعضهم في بعض معاهد المعلمين أو المعاهد العالية أو الكليات ، حتى ولو كانت أهلية . بدلاً من توجيههم نحو آفاق جديدة للعمل في المجتمع مثل الاصلاح الزراعي .

ولقد حاولنا في الصفحات السابقة أن نقابل بين خريجي الإنسانيات في الجامعة وبين حاجة دوائر الحكومة والمؤسسات والشركات — تاركين جانباً خريجي الكليات الأهلية باعتبار غالبيتهم موظفين أو مستخدمين حالياً ، فضلاً عن الادعاء بأنهم طلاب « ثقافة حرة » . ووجدنا أن أكثر من نصف المخريجين في فروع الدراسات الإنسانية بالجامعات الرسمية (٣٤٠٠ و ٣٨٠٠ خريج و خريجة) من يصلحون للعمل في وظائف التدريس بالمدارس الثانوية التابعة لوزارة التربية ، يفيضون عن حاجة النمو في هذه الوزارة . كما أن أكثر بكثير من نصف المخريجين في فروع الدراسات الإنسانية الأخرى (خدمة اجتماعية — حقوق — ادارة عامه — اقتصاد — علوم سياسية — محاسبة — تجارة — سكرتارية . . . الخ) الذين يصلحون للعمل في وزارات أخرى ، فضلاً عن المؤسسات والشركات ، ينتظرون أن يفيضوا عن حاجة النمو في تلك الوزارات والمؤسسات والشركات . ومعنى هذا أن أكثر من ٦٠٠٠ من الخريجين الجدد معرضون للبطالة خلال السنوات الأربع القادمة ، منهم ما يقرب من ٢٠٠٠ أو يزيد من خريجي هذا العام (١٩٦٨) ، وذلك ما لم تتخذ الدولة خطوات ايجابية عاجلة لمواجهة هذه المشكلة أو التخفيف من حدتها .

ويرى كاتباً هذه السطور أن هذه الخطوات الاجبائية لمواجهة مشكلة الفائض في الخريجين تنحصر فيما يأتي :

(١) أن تقتضي الدولة تفتيشاً دقيقاً عن الشواغر الحالية والاحتياجات الآنية في مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات والشركات ، وذلك

بالشرع فوراً في عمل مسح سريع لواقع الدرجات والوظائف فيها  
تهيئاً لاشغال الشواغر وسد الاحتياجات الفعلية القائمة .

وأمامنا مثال واحد تقدمه — بقدر ما توافر لدينا من بيانات بشأنه — وهو وزارة التربية . إن هذه الوزارة التي تضم ٦٤٣٦ موظفاً ومنتسباً — من مجموع موظفي ومتسببي الدولة البالغ عددهم ٣١٣٠٨٧ (حسب احصاء نهاية ١٩٦٥) — تدير عدداً من المدارس الثانوية الرسمية التي يعمل بها ٦٤٨١ مدرساً ومدرسة (حسب احصاء ١٩٦٦/٦٥) . ومع ما يbedo في هذا العدد من ضخامة نسبية ، ومع ما طرأ على هذا العدد من نمو خلال العامين الاخيرين فأن هناك أكثر من علامة تشير الى شواغر مقنعة داخل هذه الوزارة في قطاع التعليم الثانوي ينبغي سدها من خريجي الجامعات . وتتمثل هذه الشواغر — التي تعبر عن احتياجات آنية — في آلاف الدروس التي تسعد بالمحاضرات والمدرسین المنسبین . وقد قامت وزارة التربية بحصر هذا كله سنة ١٩٦٦/٦٥ . وعلى ضوء هذا الحصر يمكن القول بأن الوزارة في حاجة الى ما يزيد على ١٤٥٠ مدرساً ومدرسة في التخصصات الانسانية<sup>(١)</sup> بجانب ما تحتاج اليه لسد النمو المتضرر في المدارس الثانوية وكذلك في المدارس المهنية<sup>(٢)</sup> .

وقد يقال ان الدروس التي تسعد بالمحاضرات مبعثرة في المدارس بحيث يصعب ايجاد مدرسین دائرين بأنصبة تدریسية كاملة للاضطلاع بها . وهذا القول مقبول في مدارس الاولوية خارج المدن الكبيرة ، أما في المدن الكبيرة وبخاصة بغداد — وهي تضم اكثر من نصف المدارس الثانوية — فأن من الممكن توفير مدرسین دائرين لها . ويسكن تقديرهم بنصف العدد الذي قدمناه على الاقل (أكثر من ٧٠٠ مدرس ومدرسة) .

(٢) أن تقتضي الدولة تقيضاً دقيقاً في بعض القطاعات الخاصة التي يمكن أن

(١) انظر الفنان وفهمي ، مستقبل التعليم الثانوي في العراق . صص ٩٠٨٧ .

(٢) جدير باللاحظة اننا لم ندخل في حساباتنا السابقة احتياجات الوزارة من مدرسی المواد الانسانية في التعليم المهني وفي دور ومعاهد المعلمین وان كانت هذه الاحتياجات بسبب حجم هذا التعليم محدودة .

يتسع العمل فيها لعدد من الخريجين وتلزمها بهم بعد أن تضع لهم فيها  
ضمانات مستقبلهم .

ونذكر من واقع خبرتنا مثلاً واحداً هو قطاع التعليم الثانوي  
الاهلي . أن البيانات التي بين أيدينا (١٩٦٧/٦٦) تشير إلى أن عدد  
مدارس هذا القطاع ١٣٦ مدرسة ، وأن عدد الطلاب والطالبات فيه  
٥٣٧٦١ – أي ما يزيد على ٢٨٪ من مجموع طلاب وطالبات المدارس  
الثانوية الرسمية . لكن تلك المدارس (الاهلية) لا تكاد تضم مائتي  
مدرسة ومدرسة دائرين (وفق احصاءات ١٩٦٧/٦٦) في الوقت الذي  
ينبغي أن يكون فيها أكثر من ١٥٠٠ مدرس ومدرسة ، نصفهم على الأقل  
من مدرسي المواد الادبية والانسانية .

(٣) أن تتصل الدولة بالبلاد العربية المجاورة وبخاصة الذين يجتمعون  
والخليج العربي بamarاته وتتعرف على احتياجات هذه البلاد من خريجي  
الدراسات الانسانية ، والاعداد التي يسكن أن توفرها لهم من هؤلاء  
الخريجين في السنوات القادمة .

ان هذا الاتصال لا تفرضه فقط رغبة الدولة في تصريف خريجيها ،  
وانما يليه قبل ذلك وبعد ذلك الدور القيادي الذي ينبغي للعراق أن  
يضطلع به في المنطقة . أن هذا الدور يتطلب من الدولة الا ترك عمل  
خريجيها في المنطقة لعامل الصدفة والاجتهاد الفردي ، أو أن ترك هذه  
البلاد دون عون الاخصائيين من ابنائها الا اذا تحركت هذه البلاد  
بالطلب ، أنما يتطلب هذا الدور من الدولة أن تأخذ المبادرة فتخاطب  
هذه البلاد فيما يحسن لها الكفايات العربية الازمة للنهوض بها في شتى  
التخصصات .

(٤) أن ترصد الدولة في ميزانيتها ، في كل سنة من السنوات الاربع القادمة ،  
مبلغاً في حدود مليون دينار سنوياً ، لاحداث درجات جديدة يشغلها  
الخريجون الجدد (في الدراسات الانسانية) .

وقد يبدو هذا الاجراء شافعاً على الدولة ، واتخاماً لاجهزتها  
بالموظفين في بعض القطاعات . غير أنه أهون من شر البطالة ومن خطير  
الخريجين بغير عمل على انفسهم وعلى البلاد .

أن العبرة في المجتمعات الحديثة ليست في مجرد أن تعلم ابناءها ، وإنما هي في أن تتيح لابنائها المتعلمين فرصة العمل وافادة البلاد بعلمه فيه . كذلك فإن العبرة في المجتمعات الحديثة ليست في أن تدور دوائر الدولة ، وإنما هي في أن يجري العمل ويدار في هذه الدوائر على مستوى من الكفاءة يجعل انتاجيه العمل أعلى بكثير من كل ما ينفق فيه من رواتب .

(٥) أن تعمل الدولة خلال الستين القادمين بكل الوسائل على تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية (١٩٦٩/٦٥) بمعدل السرعة الذي حددته لها من قبل ، حتى يمكن استيعاب عدد أكبر من الخريجين .

وعلى المدى الطويل - الذي تظهر آثاره بعد سنة ١٩٧١ - ينبغي للدولة ومعها الجامعات ووزارة التربية أن تتخذ الاجراءات التالية :

(١) أن تضاعف الدولة جهودها في تصسيم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أسس علمية ، وأن تضع ضمادات تطبقها ، وأن تدأب على تنفيذ مشروعاتها بما يوسع فرص العمل أمام أبناء البلاد .

ان قضية خريجي الجامعة في العراق - وخريجي الدراسات الإنسانية بالذات - ليست قضية أعداد تتزايد بقدر ما هي قضية قصور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي خطط التنمية في البلاد .

ان كل من تخرج في الجامعة من متخصصين في الدراسات الإنسانية والعلمية والتطبيقية جمِيعاً منذ احداثها قد بلغ ٢٣٠٠٠٠ خريج وخريجة ، وإن من ينتظر تخرجهما خلال السنوات الاربع القادمة لا يتتجاوز ٢٠٠٠٠ خريج وخريجة في كل التخصصات . ولا يمكن أن نعتبر هذا العدد (٤٣٠٠٠ خريج وخريجة) - مهما بلغ نصيب الدراسات الإنسانية فيه - كييرا بالقياس الى مجتمع زاد سكانه الان عن ٨٥٠٠٠٠ نسمة ، وعند هذه امكانيات كبيرة للنمو الاقتصادي والاجتماعي ، كما أن تطلعاته في التقدم تكاد تكون بغير حدود .

(٢) أن تعكف وزارة التربية على إعادة النظر - قولاً وفعلاً - في سياستها التعليمية بما يحول كل زيادة في التعليم المتوسط لمصلحة التعليم المهني ، وكل زيادة في التعليم الاعدادي لمصلحة الفرع العلمي . ومعنى ذلك

تبثت أعداد الطلاب في الثانويات الأكاديمية وفي الفروع الأدبية بها ، والتوسيع في المدارس المهنية وفي الفروع العلمية لاستيعاب كل زيادة جديدة تطرأ في اعداد المتخرين في المتوسطات ، هذا فضلا عن الحلول الإيجابية التي ينبغي ان تفكر فيها الوزارة مع الدولة بشأن الفائض في خريجي الثانويات الأكاديمية<sup>(١)</sup> .

أن المدارس الاعدادية — بقطاعيها الرسمي والاهلي — الآن (حسب احصاء ٦٦/٦٧ وهو آخر ما توافر لدى الوزارة) تخصص أكثر من ٥٨٪ من مقاعدها لطلاب وطالبات الفرع الأدبي (أي ٢٩١٨٥ ممتدعا) ، وتخرج أكثر من ٦٠٪ من ابنائها طلابا للدراسات الإنسانية . والمدارس المهنية الآن عددها ضئيل للغاية ، ومجموع طلبتها يدنو عن ٩٠٠٠ طالب وطالبة ، في الوقت الذي يربو فيه طلبة الاعداديات الرسمية والاهلية على ٤٩٧٠٠ طالب وطالبة ، ويزيد فيه طلبة الثانويات الأكاديمية جملة على ٤٤٠٠ طالب وطالبة — أي ما يقرب من ربع مليون مواطن .

إن المصدر الرئيسي لقضية خريجي الدراسات الإنسانية هو هذا الواقع الحاصل في التعليم الثانوي وسياسته . ومن هذا المصدر ينبغي الشروع فورا في المعالجة .

(٣) أن يخطط المجلس الأعلى للجامعات للتعليم العالي — بقطاعيه الرسمي والاهلي — بما يربط مستقبل الدراسات الإنسانية — أساسا — فيه باحتياجات البلاد من القوى العاملة الماهرة في تخصصات هذه الدراسات .

ومعنى هذا أن تتبع الجامعات الرسمية إعادة النظر في سياسة القبول بكلياتها وفروعها الإنسانية بما يحول دون وجود فائض يذكر ، وإن توضع الضوابط على الكليات الاهلية بما يحول بينها وبين النمو الواسع الغfoي في هذه الدراسات .

(٤) وفي نفس الوقت فإنه ينبغي للجامعات ان تطور دراساتها الإنسانية

(١) راجع الزوبعي والفنان : مستقبل خريجي الثانويات في العراق بفداد مطبعة الحكومة / ١٩٦٦ .

على نحو يخلص بعض تخصصاتها من صفتها <sup>عملية</sup> الكلاسيكية ، ويضفي عليها بدلًا من ذلك طابعاً <sup>عملياً</sup> ويحسن ربطها بواقع المجتمع وتطوراته ، ويجعل الحاصلين عليها أقدر على الاسهام في تطوير المجتمع في أكثر من مجال ، فضلاً عن المرونة في التفكير وتكون نظرة واتجاهات جديدة إلى الحياة . فليس من المعقول مثلاً أن تظل اقسام التاريخ والجغرافيا والاجتماع على ما هي عليه تعد افرادها لا شيء إلا أن يكونوا مدرسين ، أو أن تظل اقسام العلوم السياسية على ما هي عليه تعد متكلمين في السياسة أكثر من أن تعد كوادر فعالة تمهد بعبء التطوير السياسي للبلاد أو العمل في السلك السياسي في الخارج ، أو أن تظل كليات الحقوق تخرج افراداً تضيق بهم فرص العمل كمحامين ويتزاحم معهم خريجو كلية الادارة على طلب وظائف ادارة التواحي ، ثم لا يجد بعضهم غضاضة في أن يعملوا محاسبين أو مدرسين . بل انه ليس من المعقول أن تظل كلية التجارة وكلية الاقتصاد تعداد افراداً يتطلعون إلى أن يكونوا محاسبين في دوائر الحكومة دون أن تكون لديهم الجرأة أو القدرة على ارتقاء آفاق العمل الحر .

كذلك فإنه من غير المعقول أن يظل فرع التربية وعلم النفس بالجامعة يخرج افراداً لا يصلحون الا لتدريس المواد التربوية والنفسية في دور المعلين التي ضاقت بهم ، في الوقت الذي تشتد فيه حاجة التعليم إلى مرشدين تربويين ونفسيين ، وإلى اخصائين في الاحصاء التربوي والتخطيط وتعليم البالغين .

وفضلاً عن ذلك فإنه من غير المعقول أن يظل فرع الخدمة الاجتماعية بالجامعة يعد افراداً لا يتجرأون على العمل خارج بغداد، ولا يقدرون على التصدي لتحمل مسؤوليات برامج النهوض بالريف والقطاعات المختلفة في المجتمع .

ونحن اذا كنا قد قلنا منذ قليل ان قضية خريجي الدراسات الإنسانية هي في جوهرها قضية قصور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي خطط هذه التنمية في البلاد ، فإن هذا القول يقابله ويكمله حقيقة مؤداها قصور كثير من خريجي الدراسات الإنسانية —

بتعلיהם - على مواجهة مطالب الحياة وتحدياتها من أجل التنمية .

ومن هنا تظهر أهمية تطوير هذه الدراسات، وهي مسؤولية خطيرة تقع أساساً على عاتق أعضاء الهيئة التدريسية والدوائر العلمية بالجامعات .

(٥) أن تعيد الجامعة - وبخاصة جامعة بغداد - النظر في تنظيماتها الداخلية بما يحول دون الازدواج أو التكرار في دراساتها الإنسانية . ومن أصرخ الأمثلة على هذا التكرار والا زدواج أقسام اللغة العربية في كلية الآداب وكلية التربية وكلية البنات وكلية الشريعة ، واقسام اللغة الانكليزية في كلية اللغات وكلية البنات وكلية التربية وكلية الآداب .

أن هذا الا زدواج والتكرار يخلق جواً من المنافسة بين الأقسام في القبول ، ويضع المخططين للتعليم الجامعي في حرج . ويلزم المسؤولين عن كل قسم بضرورة تشغيله بقبول طلبة جدد مهما فاضوا عن حاجة البلاد .

ولا شك ان خلق كيان واحد لكل تخصص تدعيم للدراسات الإنسانية ومستقبل خريجيها .

(٦) أن تحدث الدولة جهازاً للقوى العاملة في البلاد يتولى حصر الوظائف والأعمال في بنية المهن بالقطاعين الخاص والعام ، ويكشف عما فيها من سوء تشغيل أو تضخم أو نقص ، ويدرس احتمالات التطور والنمو في هذه البنية ، ويتترجم خطط التنمية إلى قوى عاملة مطلوبة على شتى المستويات ، ويوصي بتوسيع الوظائف ويضع لها المعايير والمقاييس التي تتضمن وضع الخريج المناسب في المكان المناسب أو احلاله محل الموظف غير المناسب .

---





مطبعة الحكومة - بغداد